

خلال ندوة وطنية حول أحكام الإجهاض في الشريعة و الطب

## دعوة إلى تكوين مفتين مختصين في النوازل الطبية

دعا أمس أساتذة في الفقه و الشريعة بعدة جامعات بالجزائر، خلال الندوة الوطنية، إلى الاهتمام بتخريج مفتين مختصين في النوازل الطبية، في مقدمتها مسألة الإجهاض. و تكوين هؤلاء المفتين في عدة تخصصات، من بينها القضاء الشرعي و الاقتصاد الإسلامي، بالنظر إلى خطورة الفتوى في هذه المسائل أمام تزايد حاجة الناس إليها.



لدرء الهلاك أو الضرر، ففي بعض الحالات يضر الحمل مباشرة صحة الأم، و هنا يباح الإجهاض، لغياب الخيار، فكلما توفّر الدليل المحرم، رجح العمل به.

من جهتها اعتبرت الدكتورة سعاد رباح، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الإجهاض، نازلة قديمة حديثة في المجتمع، تستدعي إنزال ضوابط تتماشى و تتطابق مع قواعد الشرع من جهة، و مستجدات العصر من جهة أخرى.

و خلص المشاركون في الندوة إلى ضرورة جمع كل الأطراف من رجال دين و حقوقيين و أطباء، و حتى مختصين نفسانيين و اجتماعيين، من أجل مناقشة و الفصل في النوازل الطبية، التي يتشعب الحكم فيها على الأطراف الفاعلة بها.

وهيبة عزبون

و تشعباته، منذ القدم لاستصدار فتاوى، حسب كل حالة و وضعية، سواء بالنسبة للأم أو جنينها أو أطراف أخرى، كالأب و الطبيب، و هو حال القانون الجزائري الذي صنّف الإجهاض، ضمن الجنائيات ضد الأسرة و الآداب، لأنها تتقاطع هنا مع بعض جرائم الآداب، كما أن حماية الجنين مكفولة، بينما هناك استثناءات تسقط صفة هذا الجرم، عندما يتحول الإجهاض إلى أمر ضروري، مثل المادة 308 التي تعفي من العقوبة، إذا كان الإجهاض ضرورة مطلقة لحماية الأم.

أما الدكتور محمد مخلوف من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة، فأوضح في مداخلة، بأنه يجب التفريق بين الحاجة و الضرورة في الشرع، من أجل إصدار فتاوى و أحكام، خاصة ما تعلق بالإجهاض، فالحاجة تكون لأجل التوسعة، أما الضرورة، فهي

و أكد المشاركون في ندوة حول «أحكام إجهاض الجنين في الشريعة الإسلامية و الطب و الاتفاقيات الدولية، و أشار ذلك على الأسرة و المجتمع»، المنظم بجامعة الأمير عبيد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة، القائم على الشؤون الصحية و الطبية و القانونية، إلى العمل مع المختصين في الفتوى، من خلال تكوين لجان استشارية مشتركة بين أهل الطب و الشريعة و القانون، توكل إليهم مهام المسائل الطبية، التي تحتاج إلى حكم شرعي، و إجراءات قانونية تنظم المجال، و تردع المخالفين، خاصة في ما يتعلق بالإجهاض.

و شدد الدكتور محمد حجاري، من جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر، أن الإجهاض، موضوع قديم جديد، تتقاطع فيه أحكام الدين و القانون الوضعي، و قد بحث الفقهاء حول هذا الموضوع